في الحقيقة والواقع

لتكن كعكة للجميع!

عادل العامل

لا جدال في أن الشيعة في العراق يشكلون اغلبية السكان، ولا جدال أيضاً في ان الكرد يشكلون ربع السكان تقريباً، ولا جدال، مرةً ثالثة، في ان الصابئة أو الايزيديين أو الكلدان لا يمثلون الا اقلية ضئيلة في التعداد العام. ولكنني، بصفتي عراقياً فوق الطوائف والقوميات مثل كثيرين غيري في هذا البلد المتآخي الاطراف، لن يزعجني ان تكون السلطة فيه مقسمة بالتساوي بين جميع مكونات الشعب. فلا احد يشعر بالغبن فيتستر خلف شعوره هذا ارهابيون أو متعصبون أو تواقون للماضي، ولا احد تغره " كثرته" فيتسلط ، ويستحوذ و"يستفز" ، ولا احد يهمش، وهو جدير بالمسؤولية وقد يكون انفع للوطن من غيره، ما داموا جميعاً يقولون انهم اخوة " ولا فضل لعربي على اعجمي الا بالتقوى"!.

فماذا كان الاخوة، يا ترى، سيفعلون بحكم التوافق الذي يحكمهم الآن، لو كان العالم الصابئي الجليل عبد الجبار عبد الله، مثلا ، لا يزال حياً وكان الوطن بحاجة اليه وزيراً للعلوم والتكنولوجيا أو التعليم العالي؟ ! كان لا بد من ان يكون من الطوائف أو القوائم الكبيرة كي يسمح له الاخوة المتوافقون بتحقيق حاجة الوطن إلى علمه وخبرته المطلوبة!

وكان على انستاس الكرملي، ومصطفى جواد، والجواهري، وعبد الله كوران، وجواد سليم، بل وابي الطيب المتنبي، والرازي، وبختيشوع ، لو كانوا احياء بيننا اليوم، ان يكونوا من قائمة الائتلاف الموحد أو التحالف الكردستاني أو الحوار الوطني، كي يكون لهم حق في السلطة وخدمة الوطن بخبراتهم المتألقة!

وهذه الحقيقة ، وليست افتراضاً، يفرضها الواقع الراهن وشروط المحاصصة والتوافق وصفقات الترضية السياسية والمذهبية المعروفة للجميع، على حساب تغييب الاساس المنطقي لبناء الوطن ومسؤولية جميع ابنائه في ذلك.

فهكذا ، وبهذه الطريقة الاستحواذية التي لا تبررها كل تعقيدات الوضع العراقي الآن، حرم الوطن، وسيحرم ان استمرت الحال هكذا، مما لدى المسيحيين والصابئة والكلدان والاشوريين والشبك والايزيديين والشيوعيين والاشتراكيين والديمقراطيين، بل السنة والشيعة والكرد والتركمان، من كفاءات وخبرات ومواهب في شتى مجالات العلم والعمل والانتاج، لمجرد انهم ليسوا في قائمة الائتلاف الموحد أو التحالف الكردستاني أو الحوار الوطني، التي اختزلت الوطن وتقاسمت الكعكة حتى من دون ان تدعو احداً من غير اهل العروس والعريس ولو على سبيل المجاملة!

وهو أمرٌ لا اظن ان آثاره السلبية، وفي ضوء تجربة الماضي، تخفى على هذه الاطراف، وان حقق لها مغانم فئوية آنية. فهي ، برغم هذا ، اطراف وطنية حريصة أيضاً على مصلحة الشعب وعلى مستقبلها السياسي. وعليها، وعلى الاطراف الوطنية المستبعدة بطريقة أو بأخرى ، ان ترتفع على الحسابات الضيقة واحتكار الصوابية والحق، وتسعى معاً لتصحيح المسار السياسي والديمقراطي على النحو الذي يعطي كل ذي حق حقه ويستقطب جميع الكفاءات والطاقات لبناء الوطن والحفاظ على امنه ووحدته ومسيرته التقدمية.

هـــل يدخـــل الإخوان المسلمون القفص الذهـــبي؟

د. شاكر النابلسي

وجماعة الإخوان المسلمين حركة بدأت دينية للهدى والنشاط الاجتماعي، وانتهت سياسية للقضاء بين الحاكم والمحكوم. لذا، فقد قال لهم مرشدهم حسن الهضيبي: "كونوا هداة لا قضاة". وقد لعبت هذه الحركة أكثر الأدوار السياسية أهمية في التاريخ السياسي العربي. فهي التي حاولت اعادة الخلافة الإسلامية متمثلة بالملك فؤاد والملك فاروق بعد سقوطها في تركيا عام ,١٩٢٤ وقرأت القرآن الكريم ورسالة الاسلام قراءة عنيفة متشددة على عكس القراءة العقلانية أو التاريخية. وجاءت بـ "إسلام الإخوان" وهو "إسلام" كتبه سيد قطب وصالح العشماوي وغيرهما في الخمسينيات والستينيات. وهي جماعة كانت تبعث على القشعريرة والرعب في نفوس الناس في أوروبا والغرب كله. وكان الغربي غير المسلم يرى في التسمية ذاتها تهديداً له كما قال الباحث الفرنسي كزافييه تيرنسيان في كتابه الجديد عن الإخوان (الإخوان المسلمون، دار فايار، باريس، ٢٠٠٥). وهي التي شاركت في مقاومة الاحتلال البريطاني لمصر، وشاركت في الحرب العربية - الإسرائيلية في فلسطين ,١٩٤٨ وهي التي شاركت فكرياً في قيام ثورة ٢٣ يوليو ,١٩٥٢ وكانت اللاعب السياسي الوحيد على الساحة الأردنية طوال ثلاثين عاماً، (١٩٥٧-١٩٨٧). وهي التي وقفت في وجه المد الناصري (١٩٥٦-١٩٧٠). وهي التي وقفت إلى جانب السادات في رحلة السلام. وهي التي كانت سبباً في مقتل عشرين ألفاً من الأبرياء في مدينة حماة السورية ,١٩٨٢ ووقفت إلى جانب صدام حسين في غزوه الكويت. وهي التي ضمت تحت جناحيها معظم الجماعات السلفية الدينية "الجهادية"، وتزعمت الفكر السلفي في تكفير الآخر خاصة في السعودية والخليج. فأصبحت بلاءً بعد أن كانت عزاءً كما وصفها وزير الداخلية السعودي (جريدة "السياسة" ٢٠٠٣/٩/١٣). وهي التي فرّقت بين المواطن المسلم والمواطن المسيحي في مصر. ودعا مرشدها العام السابق مصطفى مشهور إلى طرد المسيحيين من الجيش المصري، واعتبار الأقباط أهل ذمة، ودب الرعب في قلوبهم، مما دفعهم الى مقاومة أي تقارب بين الإخوان المسلمين والإدارة الأمريكية (انظر مقالات الكاتب المصري/ الأمريكي القبطي مجدي خليل، ومعارضته الشديدة طروحات سعد الدين ابراهيم). وحاولت الاستيلاء على السلطة من خلال محاولات الاغتيال في مصر وسوريا. وقامت بتجهيل العصر الحديث (جاهلية القرن العشرين - سيد قطب). وانكرت التعددية والديمقراطية. وقالت بالحزب الواحد (حزب الله). وأنكرت الانتخابات وأخذت بالشورى. وهي تختار مرشدها العام (الزعيم) ليس بالانتخاب، انما بالاستفتاء. وتقف موقفاً معارضاً وقوياً من الانتخابات النيابية. وتنادي بالبيعة على سنّة السلف الصالح من قبل أصحاب (الحل والعقد) من الفقهاء الذين ينوبون عن الأمة في البيعة، علماً بأن لا أحد أنابهم في ذلك. وما زال الإخوان حتى الآن في تنظيمهم الداخلي يأخذون بالبيعة، ولا يأخذون بالانتخاب. فالمرشد العام (يجب أن يكون مصرياً. المرشدون من مصر، على غرار شعار: الأئمة من قريش) الذي يحكم الملايين من الإخوان في أكثر من خمسين بلداً في العالم، يختاره بالبيعة ١٥ شخصاً فقط من مكتب الارشاد، وهم (أهل الحل والعقد)! وهذه هي الشورى التي ينادي بها الإخوان المسلمون، والتي لا يستشار فيها أحد، والتي هي معلّمة كما يقول الشعراوي والقرضاوي والغنوشي وغيرهم، وليست ملزمة كالديمقراطية الغربية كما يقول خالد محمد خالد ومحمد الغزالي وجمال البنا وغيرهم. ولكن حسن البنا عاد ووافق على مبدأ الانتخابات ورشح نفسه في العام ١٩٤٢ للانتخابات، ولكن رئيس الوزراء آنذاك، النحاس باشا رفض ترشيحه، وطلب منه الانسحاب وقصر نشاطه على الدعوة الدينية للهداية فقط. فانسحب في صفقة مكاسب سياسية مع حزب الوفد. وما زال بعض حركات الإخوان في العالم العربي يؤمن بالبيعة لا بالانتخابات. وآخرها كانت بيعة الإخوان المسلمين السودانيين لجعفر النميري التي وصفها ياسين الإمام أحد قياديي الإخوان بأنها بيعة كـ "بيعة الرضوان"، وأنها تستعيد ذكرى السيرة العطرة ، ومواقف الصحابة في" بيعة الرضوان" (محمد القندال، الإسلام والسياسة في السودان ، ص٢٢١).

إن جماعة الإخوان المسلمين تُعتبر الحركة الأكثر تأثيراً في السياسة العربية وفي الشارع العربي، بحيث لو أجريت انتخابات تشريعية ديمقراطية وشفافة الآن وفي السابق لفازت هذه الجماعة بالأغلبية. والسبب في ذلك هو فساد الأنظمة العربية، وتحكّم الديكتاتورية الحزبية والعائلية بالسلطة، وعدم ممارسة جماعة الإخوان المسلمين الحكم حتى الآن، وتلوثها بالفساد والتسيّب. ولعل هذا مبعث خوف الحكم في مصر من عدم اعطاء هذه الجماعة التصريح القانوني بإنشاء حزب رسمي بحجة منع اقامة الأحزاب الدينية، وعدم فتح الباب أمام المسيحيين لاقامة حزب ديني قبطي في مصر.

التقدم نحو الواقعية السياسية

من خلال هذا التاريخ الطويل الحافل لجماعة الإخوان المسلمين، ومن خلال هذا التأثير الكبير لهذه الحركة في الشارع العربي، ومن خلال الخطوات التي خطتها هذه الجماعة نحو البراجماتية السياسية، فكّر بعض المثقفين الليبراليين ممن لهم صلات قوية بجماعة الإخوان المسلمين وبالإدارة الأمريكية كذلك، أن يجمعوا الخصمين على وسادة واحدة (ويا بخت من جمع رأسين بالحلال). وكان اللاعب الرئيس في هذا المشهد السياسي الأمريكي- الإخواني هو المفكر والناشط السياسي د. سعد الدين ابراهيم ، الباحث الآن في "معهد وودرو ويلسون" بواشنطن، والذي قيل أنه استطاع أن يجمع عصام العريان (فك الله أسره) قبل سجنه بمسؤولين امريكيين. ثم كتب بعد ذلك مقالاً في جريدة "نيويورك تايمز" نشرته "الهيرالد تريبيون انترناشونال" في ٢٠٠٥/٥/٣٠ يبشّر به بهذه الخطوة ويدعو إلى دعمها ونصرتها. وما زال يقنع الإدارة الأمريكية بضرورة التعاون مع الأحزاب الدينية الإسلامية التي هي أكثر الأحزاب شعبية وتنظيماً في الشارع العربي، أسوة بالأحزاب المسيحية في المانيا (حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي) وسويسرا (الحزب الديمقراطي المسيحي) وايطاليا (الحزب الديمقراطي المسيحي). وهي أحزاب علمانية صرفة، تأخذ من الدين اسمه لا فعله. علماً بأن هذه الأحزاب هي من نتاج الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة. وظهرت لاستغلال مشاعر المسيحيين في صراعاتها . وبعد انتهاء الحرب الباردة بدأت هذه الأحزاب بالزوال. فانتهى وجود " الحزب الديمقراطي المسيحي" في ايطاليا، الذي كان من بين أقوى الأحزاب السياسية الأوروبية. وتراجعت قوة بقية الأحزاب المسيحية في أوروبا.

لماذا دعوة الحوار الآن مع الإخوان؟

إن حجة د. سعد الدين ابراهيم في افساح المجال للحوار الأمريكي مع الإخوان المسلمين تتركز في سببين رئيسين هما:

١- من الواضح أنّه يجدر بالغربيين، انطلاقاً من المبدأ والبراغماتية، ألا يخافوا من فكرة السماح لأحزاب دينية بالاضطلاع بدور في الهيكليات السياسية التي تبرز في العالم العربي. وذلك أنه يجب أن يتمتّع الإسلاميون، بصفتهم مواطنين، بالحقوق الأساسية نفسها التي يتمتّع بها الآخرون. فإطلاق الدعوات لإحلال الديمقراطية في هذه البلدان وفي الوقت نفسه إنكار حقوق مجموعات تريد التنافس بطريقة سلمية على المناصب المختلفة، هو ضربٌ من ضروب الرياء.

٢- إنّ الإسلاميين منظّمون جيداً ويحظون بالشعبية. صحيح أنّ بعضهم أنشأ ذراعاً مسلّحة داخل حركته هدفها الظاهري مقاومة الاحتلال الأجنبي ("حزب الله" في لبنان، "الجهاد الإسلامي" في فلسطين) أو مواجهة الأنظمة الاستبدادية، لكن في مختلف الحالات، هناك نواة إسلامية معتدلة وأقلّ عنفاً. ومن شأن استبعاد الأحزاب الدينية من الاتجاه السياسي السائد أن يؤدّي إلى هيمنة الفصائل المسلّحة على حساب الوسط الأكثر اعتدالاً.

ظهور (الإخوان الجُدد)

ولعل دعوة د. سعد الدين ابراهيم جاءت في الوقت المناسب الآن. فقد حصل تطور مهم في المرحلة الأخيرة في "الإسلام السياسي" الإخواني. وهذا ما يجعل بعض المراقبين يعتقدون بأنهم سوف يشهدون بروز أحزاب إسلامية ديمقراطية بكل معنى الكلمة – كما قال سعد الدين ابراهيم – على غرار الأحزاب المسيحية الديمقراطية في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية. ومن هذه الأحزاب جماعة الإخوان المسلمين التي أخذت في الفترة الأخيرة تتبنى ما في البراجماتية السياسية من حداثة وليبيرالية، بحيث غدا "الإسلام السياسي" بالنسبة لها عبارة عن قشرة طلاء ذهبية برّاقة لأغراض التسويق السياسي المحلي فقط، وارضاء لغرائز الشارع العربي الدينية. في حين أنها قدمت نفسها للعالم الخارجي وللإدارة الأمريكية على وجه الخصوص كحزب حداثي ليبرالي، يؤمن بالتعددية السياسية، وينفي مطالبته باقامة الخلافة الإسلامية أو "الدولة الدينية"، ويطالب بإقامة "الدولة المدنية". ويريد الوصول إلى الحكم من خلال صناديق الاقتراع. ولا يضع قيوداً على حرية المرأة. وغير ذلك من الشعارات الليبرالية التي تنقل جماعة الإخوان المسلمين من خانة الأحزاب الدينية السلفية المنغلقة والظلامية إلى خانة الأحزاب السياسية التقدمية والليبرالية. وهو ما سوف نقرأه من خلال بيانات وتصريحات الجيل الجديد من القياديين الإخوانيين كعصام العريان، ومحمد السيد حبيب، وعبد المنعم أبو الفتوح وغيرهم في مقالنا القادم. وهم الذين يمثلون تياراً سياسياً جديداً نُطلق عليه اليوم "الإخوان الجُدد "New-Bros الذين يحاورون الآن "المحافظين الجُدد -New Cons"، ويشهد عليهم ويشجعهم "الليبراليون الجُدد -New Libs".

فهل يدخل الإخوان المسلمون القفص الذهبي؟!

في المقال القادم نكمل الحديث من خلال شرح أبعاد "البرجماتية السياسية الجديدة للإخوان المسلمين" ، و "ضرورة فن الممكن الآن".

> **تاريخ طويل وحافل**
>
> **تعتبر جماعة الإخوان المسلمين أعرق حزب سياسي عربي - إسلامي موجود الآن على الساحة العربية. وهم قضوا حتى الآن نحو ٧٧ سنة (١٩٢٨-٢٠٠٥) في العمل السياسي/ الديني على الساحة العربية. ومن حيث عدد الأعضاء والتنظيم ، تعتبر جماعة الإخوان المسلمين أكبر الأحزاب السياسية العربية في عدد الأعضاء وأكثرها تنظيماً وقوة ومالاً. وهي منتشرة في جميع أنحاء الوطن العربي وبعض دول العالم الإسلامي وفي الغرب عموماً.**

الدستـــور الجديـــد والمعركـــة في سبيـــل العقلانـــية

سلام إبراهيم كبة

نشر اول دستور عراقي في ١٩٢٥/٣/٢١ ، وكان التعديل الاول في ١٩٢٥/٨/٢٩ بينما جاء التعديل الثاني في ١٩٤٣/١٠/٢٧ .ثم جاء مرسوم انتخاب النواب رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ .... ويتضح ان اصول النظام السياسي في العراق بنيت على غرار النموذج الانكليزي .وبناء على توصية الانكليز طبقت في العراق قبل ثورة ١٤ تموز المجيدة قواعد قانونية خاصة بالعشائر وعلى رأسها نظام دعاوى العشائر الجزائية والمدنية . ونصت المادة ٢ من القانون المدني العراقي " اذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه حكمت المحكمة بمقتضى العرف " ونصت المادة ٨٨ من القانون الاساسي (الدستور) العراقي الملغى على ان الفصل في قضايا العشائر يكون بحسب عاداتهم المألوفة . لقد تحسن تمثيل الاغوات والمشايخ في البرلمان العراقي الملكي باضطراد ليصل الى نسبة ٣٥٪ عام ١٩٥٨ أي قبل ١٤ تموز .. تشكلت في العهد الملكي ٥٩ وزارة و ٦٤٥ موقعاً وزارياً شغلته ١٧٧ شخصية عراقية . واكد الدستور العراقي وتعديلاته اللاحقة ان الحكومة مسؤولة عن سلوكها امام البرلمان الا انه لم تسقط حتى وزارة واحدة نتيجة التصويت السلبي للبرلمان ضدها خلال ٣٩ سنة ... بل على نقيض ذلك كان البرلمان اداة بيد الحكومة تحله متى ما اعتبرته غير ملائم ! . ويصنف العهد البرلماني الملكي عادة الى:

- الجمعية التأسيسية ١٩٢٤
- برلمانات فيصل الاول ٢٥ - ١٩٣٣
- البرلمان الذي تبناه العسكر ١٩٣٧
- برلمانات عبد الاله ونوري السعيد ٤٣ - ١٩٥٨ .

جاء في الدستور المؤقت الصادر في تموز ١٩٥٨ " العرب والكرد شركاء في هذا الوطن ، ويقر الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية ".... كما نصت المادة (٤٦) من الدستور المؤقت لعام ١٩٧٠ على تأسيس المجلس الوطني حسب قانون خاص (العراق هو الدولة الوحيدة في العالم التي تسودها الدساتير المؤقتة منذ ما يقرب من النصف قرن في ظل استمرار حالة الطوارئ والمحاكم العسكرية ومحاكم أمن الدولة) ..وأسس النظام المقبور مجلسه الوطني بقانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٨٠وفي ٢٠ /٦ من العام نفسه ظهر أول مجلس وطني بعضوية ٢٥٠ مرتزقا بينهم كرد.. وجاء قانون المجلس رقم (٢٦) لسنة ١٩٩٥ تكريساً للضحك على الذقون . وحرص النظام على فسيفساء التنوع القبلي والولاء المطلق للطاغية معيارا لعضوية هذا المجلس - المسخرة الذي كان في منزلة التابع لما سمي في حينه مجلس قيادة الثورة حسب التدرج المراتبي في الدولة ،وأول مرة في التاريخ البرلماني الدولي كان المجلس الوطني العراقي لا يتمتع بأية صلاحيات تشريعية ومهمته انحصرت في رفع التوصيات الخجولة المؤدبة في عرف الطاغية الأرعن.أما مهازل المبادرات السلطوية الدورية باتجاه التعددية فكانت مزاحا ثقيلا على بطانة السلطة أنفسهم وعشائريتها وتعشيرها. وكان صدام حسين قد عين قبل ذلك أعضاء المجالس التشريعية والتنفيذية الكردستانية المنصوص عليها في اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ على قاعدة العشائر الكردية الموالية له بالضد من مصلحة الشعبين الكردستاني والعراقي. هكذا أعاد صدام حسين الى الواجهة النسخة البرلمانية الملكية بزي جديد ميكافيلي والاحتفاظ بجوهرها في انعدام القوة الأخلاقية والثقة الشعبية والاستمرار في كونها مختارة بدلا من أن تكون منتخبة لتتحقق نبوءة أمين الريحاني عندما قال في أوائل الثلاثينيات بعد زيارته بغداد " اني أرى مستقبل هذا البلد في سجونها لا في برلماناتها ". كان المجلس الوطني ديكورا ديمقراطيا أخفى وراءه اشد أنظمة الاستبداد في عالمنا المعاصر ولم يملك القوة الضرورية كمؤسسة تشريعية كونها خارج الفسحة الضيقة التي سمح له بالتحرك والتفكير داخلها .

الدستور قضية سياسية تخص جميع أبناء الشعب ومن حق كل مواطن إبداء رأيه في صياغته إن أراد. فقد جاء في المادة: الستين، الباب التاسع. من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية- في البند الخاص بمرحلة ما بعد الانتقالية: "على الجمعية الوطنية كتابة مسودة للدستور الدائم للعراق. وستقوم هذه الجمعية بإداء هذه المسؤولية بطرق منها تشجيع المناقشات بشأن الدستور بواسطة اجتماعات عامة علنية ودورية في كل أنحاء العراق وعبر وسائل الإعلام، وتسلم المقترحات من مواطني العراق إثناء قيامها بعملية كتابة الدستور".

قانون ادارة الدولة العراقية في المرحلة الانتقالية هو الاساس

نص قانون ادارة الدولة العراقية في المرحلة الانتقالية على أن العراق لكل العراقيين، ونص على ضمان حق مواطني كردستان العراق في فيدرالية سياسية جغرافية وعلى أن جرائم التعريب في كردستان، في كركوك بالتحديد، التي ارتكبها نظام البعث المقبور لا تسقط بالتقادم الزمني. يستنتج المرء لماذا الارهابيون وأنصارهم وبعض من المغفلين عادوا، ومن بين ما اعادوا، قانون ادارة الدولة في المرحلة الانتقالية! الاساس الذي سيستند اليه الدستور الدائم الجديد. هكذا حشدت جبهة الارهاب كل طاقاتها لإفشال المشروع الوطني الديمقراطي في العراق وهذا ما تطلب من الحكومة ومؤسساتها والاحزاب الوطنية والمنظمات الديمقراطية والمواطنين جميعاً، التعاون والتكاتف ورص الصفوف والقيام بدورها لقطع الطريق امام الارهاب والجريمة والفساد والجهل والتجهيل ... وتطلب الاهتمام بالمجال السياسي والاقتصادي في اشاعة العدالة والمساواة وتوفير فرص العمل وسيادة القانون. واذا لم يكن المجلس الوطني المؤقت بالمؤسسة ذات الصلاحية التشريعية الكاملة ، لكنه أيضا لم يكن جهازاً استشارياً. هذا هو حال المجلس الوطني المنتخب (الجمعية الوطنية الانتقالية) ايضا حيث يعتمد نشاط المجلس وعمله الى حد كبير على جدارة أعضائه وهمتهم ونشاطهم، وتنسيق جهودهم، وتحويل المجلس الى مؤسسة فاعلة في الحياة السياسية تمارس دورها الرقابي على أداء الحكومة وعامل تحريك لمشاركة الجماهير في الحياة السياسية والتعبير عن طموحاتها المشروعة.... وانجاز مسودة الدستور العراقي حيث سيتم إقراره بعد طرحه الاستفتاء العام، ثم تجرى بعد ذلك انتخابات الجمعية الوطنية العراقية في أواخر عام ,٢٠٠٥ ويبقى هناك امل في ان تترسخ عملية تكوين مؤسسات دولة القانون الوطنية. والامل بان تلتزم كل المكونات الاجتماعية في العراق بالولاء الثابت لروح العدل والمساواة والشرعية السياسية التي تجسدها دولة القانون. بخلاف ذلك فان الصراع على موارد الكيان المركزي الاقتصادية والسياسية والمعنوية سيدمر العملية الديمقراطية في مهدها. لا يمكن للعملية الديمقراطية ان تنمو وتترعرع في العراق من دون حكم القانون. ولاحكم للقانون بلا اقامة مؤسسات الدولة الفاعلة والعاملة بعدل وشفافية. ان شلل قدرة مؤسسات الدولة في تطبيق القانون وفرض احكامه وتفعيل الدستور هو احد المعرقلات الكبرى لتنمية العملية الديمقراطية، كما تشير تجارب كل البلدان التي ارادت بناء الديمقراطية. لذا فان النخب السياسية والثقافية وعبر تعبئة اعداد متزايدة من الجماعات الاجتماعية المختلفة للانضمام الى سياق الحركة المدنية الجديدة لترسيخ مؤسسات الدولة الوطنية الديمقراطية الوليدة هو الضمانة الوحيدة للتغيير الديمقراطي في العراق. ولا يمكن في هذا الصدد تجاوز سياسات الولايات المتحدة الأمريكية السيئة في الشرق الأوسط ليس من منطلق مصالحنا الوطنية فحسب ، بل حتى من منطلق المصالح الأمريكية على المدى المتوسط والبعيد، وهي بسبب سياساتها الفعلية المعبرة عن تشابك غير مسبوق بين الإيديولوجية الاقتصادية والإيديولوجية الدينية، والتداخل الشديد بين ذهنية الليبرالية الجديدة للمحافظين الجدد وبالقناعة بالإرادة الإلهية التي يحقق مشيئتها جورج بوش الابن على الأرض. وهذا هو العامل المشترك الذي ربط الحكومة الأنتقالية الشيعية الحالية بالمصالح الاستراتيجية الاميركية ... ان عدم قيام الحكومة الأنتقالية الشيعية بوظيفتها في المبادرة ببناء علاقات اجتماعية جديدة تؤدي الى بناء الديمقراطية نابع من طبيعتها الطائفية ، في الوقت الذي تتطلب فيه آلية التحرر من الاحتلال اولا واخيرا التخلص من الفاشيين البعثيين والاصوليين والمتمشدقين بالولاءات اللاوطنية ، وهو تنفيذ لسياسة قوى الاحتلال التي تعرف بأن بقاءها والحفاظ على مصالحها مرتبطان بطبيعة النظام القائم وانتماءات قادته الطبقية وقوته جماهيريا. وتعيق الطائفية الشيعية الى جانب التعشير والتبعية والافتقاد الى الدستور العلماني المدني ، والاوضاع الاستثنائية وحالات الطوارئ والاحتلال والتدخلات الاجنبية ، وتهشم القضاء والاعلام ، وانتشار الطغم الثيوقراطية ، وتمركز السلطات والبيروقراطية ، والافتقار الى الوعي المجتمعي ... تعيق جميعها المؤسساتية المدنية والمجتمع المدني. لكن العقلانية تقطع الطريق على العقل الإيماني الذي يعيد إنتاج الدوغما والفئوية والخطاب الذي ينادي بصرامة بالدولة الدينية المؤسسة على الحاكمية وتحويل الدين الى مجرد وقود سياسي .....وتخشى العناصر اللاطائفية في المجتمع شيوخ الولاءات اللاوطنية الجدد الذين يمكن إن يفرضوا قوانينهم الوضعية على العراقيين . فهذه المخلوقات تشكل التراتبات الجديدة التي تتغير فيها التحالفات باستمرار. وتبقى المهمة هي اعداد دستور دائم للعراق يضمن التطلعات التاريخية والثقافية والسياسية لجميع مكونات الشعب العراقي من (العرب - الكرد - الاكراد الفيلية - التركمان - الايزيدية - الصابئة المندائية –الكلدان، الاشوريين ، السريان - الروم الارثذوكس - الشبك - الارمن - اليهود) ،وفي اطار بناء عراق ديمقراطي تعددي فيدرالي دستوري موحد مزدهر تحترم فيه خصوصيات هذه المكونات التي تشكل فسيفساء تكوينية اجتماعية وتاريخية جميلة ،ويلبي طموحات الشعب العراقي الذي ظل ينتظره عقودا عديدة قدم فيها مئات الآلاف من الضحايا الشهداء من مختلف فصائل الحركة الوطنية العراقية خاصة تلك التي واجهت القمع والبطش والتنكيل المتواصل بدءاً من تسلط ما يسمى بالدولة الوطنية أوائل عشرينيات القرن الماضي وانتهاءً بالدكتاتورية البعثية.بمعنى آخر المهمة هي صياغة دستور وطني ديموقراطي فيدرالي ، لعراق يتمتع به العراقيون بالمساواة الكاملة أمام القانون ، المرأة بالرجل ، والحق المتساوي لكل الأديان والقوميات والطوائف والمذاهب لممارسة طقوسها والتمتع بكامل حقوقها ، مع ضمان لحرية الفكر والمعتقد ، من دون تدخل للدين ومرجعياته في الحياة السياسية ، هذه وغيرها من الأهداف الوطنية التي تؤمن للمواطن العراقي حياة أفضل من دون الشعور بالعوز والفاقة في بلد غني بعقول أبنائه وكفاءاتهم وبثرواته الوطنية. من الصعوبة بمكان إجراء تعديلات على الدستور في المستقبل، لذا يجب تفادي تكريس الانقسامات الطائفية والعرقية التي يعيشها العراق في الوقت الحاضر، فهي طارئة ومؤقتة وقابلة للزوال في المستقبل القريب.

تناقضات الدستور الاسلامي الايراني

انتجت الدولة الاسلامية في ايران الهرمية والتراتبية فعزلت نفسها عن الشعب ... انها حكم رجال الدين –السادة الجدد –الذين الغوا سيادة الشعب والاحكام الاسلامية .... انها حكم آخوند سالاري اي حكم الكهنة واغتراب الحكام عن الدين .. انها الشعوبية ... والخميني فيها أبو الفقراء . وبرغم محاولة إضفاء هالة من القدسية على مسألة ولاية الفقيه، إلا أنها لم تستطع أن تكون كذلك خصوصا بعد وفاة الخميني و الخطوات الدراماتيكية السريعة التي تم إتخاذها لتنصيب الخامنئي خليفة له برغم وجود الاكفأ و الأعلم منه(بموجب البند الدستوري الخاص بذلك) لتزيح الستار عن خلفية داكنة للصراع على السلطة في إيران والذي يعتبر الولي الفقيه لولبه و محوره الاساسي. وتتناقض المظاهر العلمانية لدستور الجمهورية الاسلامية مع بعضها بعضاً وتنفيها . فسيادة الفقه الاسلامي الشيعي الدوغمائي تنفي سيادة الشعب ، والمجتمع الاسلامي قائم ضد الامة الايرانية ، والتعاليم والمبادئ الاسلامية تحد من حقوق الشعب ، ومجلس الصيانة يجرد البرلمان من السلطة ، ويقمع القائد رئيس الجمهورية ، ويجعل مفهوم ولاية الفقيه من فكرة الجمهورية عبثا . ان الذي جمع بين مبدأ ولاية الفقيه الشيعية و خلافة الملا عمر في إمارة أفغانستان، هو فرض الحكم الاسلامي على الدولتين بالاستناد إلى كل ما يسمح بذلك ولاسيما القوة من خلال اللجان الثورية الاسلامية أو فرق الامر بالمعروف و النهي عن المنكر وحتى الاجهزة الامنية من شرطة و مخابرات وما اليها والتي وظفت جميعها لأجل دعم و ترسيخ و تطبيق الاسلام المسيس في البلدين.لقد فصل رجال الدين المتشددون في ايران الدستور بما يناسب مقاساتهم الفاسدة ومسألة بقائهم الابدي في هذه السلطة الفانية من دون السماح بتداول السلطة وممارسة الديمقراطية على غرار ما يعمل به عباد الله في الدول المتقدمة. واليوم يدفع الشعب الايراني الثمار المرة ... التراجع في الوضع الاقتصادي والكبت للحريات العامة والفتك بالمعارضين والهدر للمال العام والهروب للعقول والخبراء الايرانيين خارج الحدود والتوتر الاجتماعي والزيادة في تناول المخدرات والبغاء الشرعي وغير الشرعي والفساد الاداري المستشري في ادارات الدولة والشلل للمحاكم التي سيطر عليها رجال الدين المتشددين بعد ان تم عزل جميع القضاة والعزلة الدولية والبطالة والغلاء الفاحش. وشغل رجال التشدد الديني كل مناصب الاجهزة القمعية والبوليسية وادارة المال العام والشركات المؤممة ووصل الامر الى تسلطهم على وكالة الطاقة النووية وتدخل مجلس الخبراء بشؤون الحكومة الى حد فرضه لمسألة تخصيب اليورانيوم دون ان تتخذ الحكومة قرارها بذلك. واضحى وضع ايران اليوم اكثر سوءا من الوضع الذي ساد في عهد الشاه محمد رضا بهلوي المطرود. وادى ذلك الى تراجع الدعم الذي قدمه الشعب الايراني للتيار الديني المحافظ بعد ان اعطاه غالبية الاصوات بعيد الثورة عام ,١٩٧٩